استذكر المشاريع العملاقة والمنجزات الكبيرة التي شهدتها المناطق.. مجلس الوزراء:

حرص الملك الشديد وراء المنجزات التنموية الشاملة في المملكة

خادم الحرمين الشريفين مترئسا جلسة مجلس الوزراء أمس في جدة (واس)

.. والنائب الثاني في جلسة مجلس الوزراء.

واس - الرياض

رأس خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز جلسة مجلس الوزراء أمس في قصر السلام بجدة.

وفي مطلع الجلسة، عبر المجلس عن الشكر والثناء لله عز وجل على ما تحقق للمملكة خلال السنوات الست الماضية بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز من تطور شامل في مسيرة الخير والنماء التي تنعم بها المملكة ولله الحمد، مؤكدا أن ما تشهده المملكة من نماء في الخير والعطاء للوطن والمواطن يجسد حرصه الشديد على المضي قدما بعون الله وتوفيقه لتحقيق الكثير من المنجزات التنموية الشاملة لمختلف القطاعات، وتذليل كل الصعوبات التي تعترض طريق التنمية والتطور النوعي لها، مستذكرا بكل فخر واعتزاز المشاريع العملاقة والمنجزات الكبيرة التي وجه بإقامتها والقرارات والأوامر التي أصدرها لخير الوطن والمواطن والدور الرائد لخادم الحرمين الشريفين وما يبذله من جهود على المستوى الدولي لاستثمار علاقات المملكة المتميزة في مختلف المحافل الدولية لخدمة القضايا الإسلامية والعربية، ودعم القضايا الإنسانية والجهود الدولية العادلة.

وأوضح وزير الثقافة والإعلام الدكتور عبدالعزيز بن محيي الدين خوجة، أن الملك أطلع المجلس على المشاورات والاتصالات التي جرت خلال الأسبوع مع بعض قادة الدول حول المستجدات الراهنة على الساحتين الإقليمية والدولية، ومن ذلك الرسالة التي تلقاها من أخيه جلالة السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان، والاتصال الهاتفي الذي جرى بينه وأخيه صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر.

وبين أن المجلس استمع بعد ذلك إلى تقارير عن تطورات الأحداث إقليميا ودوليا، ونوه بالإعلان الصادر عقب اختتام الاجتماع الوزاري لحركة عدم الانحياز الذي أقيم في إندونيسيا بشأن القضية الفلسطينية، وبالبيان الصادر عن اللجنة الوزارية لمبادرة السلام العربية الذي عقد في الدوحة، مشددا على أهمية تضافر الجهود للدفع بعملية السلام استنادا لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، وبما يكفل للشعب الفلسطيني حقه في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس.

وفي الشأن المحلي، أشار إلى أن المجلس تطرق إلى عدد من النشاطات العلمية والثقافية والاقتصادية التي تمت خلال الأسبوع في بعض مدن المملكة، ومن ذلك أعمال المنتدى والمعرض الدولي للبيئة والتنمية المستدامة الخليجي الثاني الذي أقيم تحت رعاية خادم الحرمين الشريفين، وحفل مسابقة نايف بن عبدالعزيز للحديث النبوي وحفل جائزة نايف بن عبدالعزيز آل سعود العالمية للسنة النبوية والدراسات الإسلامية المعاصرة.

وأفاد وزير الثقافة والإعلام أن المجلس وافق على اتفاقية تعاون بين حكومة المملكة وحكومة جمهورية أوزبكستان الموقعة في مدينة الرياض بتاريخ ١٤٣١/١٢/٢١هـ، الموافق ٢٠١٠/١١/٢٧م في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية وتهريبها وغيرها من الجرائم. كما وافق المجلس على تفويض وزير المالية - أو من ينيبه - بالتباحث مع الجانب المغربي في شأن مشروع اتفاقية التعاون الجمركي بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة المملكة المغربية والتوقيع عليه في ضوء الصيغة المرفقة بالقرار، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة لاستكمال الإجراءات النظامية. كما وافق المجلس على اتفاقية النقل متعدد الوسائط للبضائع بين الدول العربية المعتمدة بقرار مجلس جامعة الدول العربية. وقرر المجلس الموافقة على إضافة مادة جديدة تكون المادة رقم تسعة إلى نظام تملك غير السعوديين للعقار واستثماره، وتكون بالنص الآتي: «تصدر اللائحة التنفيذية لهذا النظام بقرار من مجلس الوزراء».

ووافق المجلس على مذكرة تفاهم للتعاون في مجال تقنية المعلومات والخدمات بين مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية في المملكة ومركز تطوير الأنظمة الحاسوبية المتقدمة التابع لوزارة تقنية المعلومات في جمهورية الهند، الموقع عليها في مدينة الرياض.

ووافق المجلس أيضا على نقل وتعيينات بالمرتبة الخامسة عشرة ووظيفة وزير مفوض، وتضمن القرار نقل صالح بن محمد بن عبدالله الشريان من وظيفة مدير عام الرقابة على أداء المؤسسات العامة والشركات، بالمرتبة الرابعة عشرة بديوان المراقبة العامة وتعيينه على وظيفة مدير عام الشؤون المالية والميزانية بالمرتبة الخامسة عشرة بالقوات الجوية الملكية السعودية بوزارة الدفاع والطيران والمفتشية العامة، بعد شغورها عن شاغلها بتاريخ ١٤٣٢/٧/١هـ.

وقضت الموافقة بتعيين علي بن إبراهيم بن عبدالعزيز البكري على وظيفة خبير تخطيط بالمرتبة الخامسة عشرة بوزارة الاقتصاد والتخطيط، وتعيين يوسف بن رشاد بن علي أبو عيش على وظيفة (وزير مفوض) بوزارة الخارجية، وتعيين تركي بن محمد بن عبدالله الماضي على وظيفة (وزير مفوض) بوزارة الخارجية.